Arab Journal of Sciences and Research Publishing
Volume (6), Issue (4) : 30 Dec 2020
P: 120 - 134

ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم ونشـر الأبحـاث
المجلد (6)، العدد (4) : 30 ديسمبر 2020 م
ص: 120 - 134

The extent to which private schools in Shafa Badran area, Amman, implement their educational and legal obligations to apply online education in light of Corona pandemic

Omar musa mahasneh
Shoubak College || Al-Balqa Applied University || Jordan
Othman Ibrahim bnitaha
Ministry of Justice || Jordan

Abstract: This study examines whether or not the outbreak of Corona Virus under the Jordanian Defense Law considers a legal impossibility "force majeure", and it determines the obligations of private schools in the online teaching with taking into account the satisfaction of students and their guardians. For this purpose, the descriptive survey approach has followed in this research by analyzing (34) questionnaires filled by the students' guardians.

From the educational side, the survey has reached that (97%) of the guardians prefer the direct/traditional teaching while (3%) prefer the online method; (65%) believe that the online teaching applied by the private schools did not take care of the various needs of students; (70%) think that non-direct communication (face to face) between the teachers and students was one of the main obstacles in the online teaching; and (90%) see that WhatsApp was the only online way for teaching the courses.

From the legal side, the study has reached that the obligations of private schools changed from traditional teaching to online teaching because of the legal impossibility (majeure force) and the applied defense law. By other words, Unlike traditional teaching, the obligations of private schools have changed to online teaching and contacting as a new way since the outbreak of coronavirus.

Keywords: Online Teaching; Corona Virus; Carrying out the Obligations; Private Schools; The Educational Overview; the Legal Overview.

مدى تنفيذ المدارس الخاصة في منطقة شفا بدران بالعاصمة عمان لالتزاماتها التربوية والقانونية بتنفيذ التعليم عن بُعد في ظل كورونا

عمر موسى محاسنة
كلية الشوبك || جامعة البلقاء التطبيقية || الأردن
عثمان ابراهيم بني طه
وزارة العدل || الأردن

الملخص: هدفت الدراسة إلى بيان مدى اعتبار ظروف انتشار وباء كورونا (COVID -19)- في ظل إعلان العمل بقانون الدفاع الأردني- من قبيل القوة القاهرة، وبيان أثر التزام المدارس الخاصة في استخدام التعليم عن بُعد، ومدى نجاح المدارس الخاصة في تحقيق أهداف

التعليم، والوفاء بالتزاماتها تجاه الطلبة وأولياء أمورهم. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي من خلال أداة الاستبانة الإلكترونية، وتكونت عينة الدراسة من (34) ولي أمر، تم اختيارهم بطريقة العينة المتوافرة.

وفي البعد التربوي: أظهرت نتائج الدراسة أن (97%) من أولياء الأمور يفضلون التعليم المباشر في المدارس، و(3%) يفضلون التعليم عن بُعد، و(65%) أكدوا أن أساليب التعليم عن بُعد المستخدَمة من المدارس الخاصة لم تراعِ الفروق الفردية بين الطلاب، و(50%) أكدوا أن النتاجات الخاصة للدروس لم تتحقق من خلال التعليم عن بُعد، و(70%) أكدوا أن أبرز المشكلات التي تواجه أبناءهم من خلال التعليم عن بُعد هو عدم وجود اتصال متزامن بينهم وبين المعلمين، و(90%) أكدوا أن أساليب التعليم عن بُعد، التي يستخدمها المعلمون لشرح محتوى الكتب مع أبنائهم، هو إرسال الأنشطة عبر تطبيق (WhatsApp).

وفي البعد القانوني: أظهرت نتائج الدراسة أن التزام المدرسة الخاصة بالتعليم التقليدي داخل الحرم المدرسي، بعد إعلان العمل بقانون الدفاع الأردني بسبب فيروس كورونا، قد انقضى بسبب الاستحالة القانونية (قوة قاهرة)، وأن التعليم عن بُعد يعتبر صورة من صور تنفيذ الالتزام من جانب المدارس الخاصة، في ظل إعلان العمل بقانون الدفاع بسبب فيروس كورونا، والسماح للمدرسة الخاصة بالعمل عن بُعد بوساطة الوسائل الإلكترونية، وأن التعليم عن بُعد يعتبر نمطًا جديدًا في تنفيذ الالتزام، ويأخذ صورة التنفيذ العيني، وأن التزام المدرسة الخاصة بالتعليم لم يعد قاصرًا على المفهوم الضيق المتمثل بالحضور المادي وجهًا لوجه، وإنّما قد يمتد ليشمل المفهوم الواسع المتمثل بتنفيذ التزام التعليم، بأسلوب غير مادي يعتمد على البيانات والوسائل الإلكترونية.

واستنادا للنتائج، قدم الباحثان جملة من التوصيات والمقترحات، لتنفيذ المدارس الخاصة في الأردن التزاماتها وواجباتها التربوية والقانونية.

الكلمات المفتاحية: التعليم عن بُعد، جائحة كورونا، صور تنفيذ الالتزام، المدارس الخاصة، البعد التربوي، البعد القانوني.

المقدمة

بدأ مفهوم التعليم عن بُعد عام 1856م، عندما قام شارل توسان بإنشاء أول مدرسة للتعليم عن بُعد في المانيا، وسميت مدرسة اللغات بالمراسلة (الدليمي، 2018)، ويُعرف التعليم عن بُعد بأنه نقل التعلم إلى المتعلم في موقع إقامته أو عمله، بدلًا من انتقال المتعلم إلى المؤسسة التعليمية. ويُعتبر أسلوب التعلم بالمراسلة أول أساليب التعليم عن بُعد، وذلك من خلال الخدمات البريدية التي ساعدت في نقل المواد الدراسية إلى الطلبة، ثم تنوعت أساليب التعليم عن بُعد من خلال البث الاذاعي والتلفزيون وأجهزة التسجيل.

ومع التطور العلمي والتكنولوجي في تكنولوجيا المعلومات وظهور تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات، اتسعت أساليب التعليم عن بُعد لتشمل (الوسائط المتعددة، المؤتمرات المرئية، التعليم الافتراضي، الأقراص المدمجة، التعلم المتفاعل عن بُعد) (سوهان، 2009)، وبالرغم من انتشار وسائل الاتصال الحديثة والتطور الكبير الذي شهده العالم في مجال المعلوماتية وتقنيتها، إلا أن الأسلوب التقليدي للتربية والتعليم، الذي يتم وجهًا لوجه، لا زال مسيطرًا من حيث حضور الطالب لحرم المدرسة أو الجامعة لإكمال مراحله الدراسية، على الرغم من أهمية التعليم عن بُعد وما يحققه من مزايا تتمثل بالسرعة، وتوفير الوقت، والجهد، وإيصال البرامج التعليمية مباشرة على شبكة الإنترنت بطريقة مباشرة (الدليمي، 2018؛ محاسنة، 2013).

إن أساليب التعليم عن بُعد متعددة ومتنوعة، ومن أفضلها: الأساليب التي تشجع على استخدام المتعلم لأكثر من حاسة في عملية التعلم، لذلك يجب على إدارة المدارس الخاصة استخدام هذه الأساليب، التي من شأنها تحقيق النتاجات العامة للمناهج المدرسية (الحيلة، 2001).

وبعد إعلان العمل بقانون الدفاع الأردني بتاريخ 2020/3/17، بسبب جائحة كورونا في المملكة الأردنية الهاشمية، لجأت وزارة التربية والتعليم إلى استخدام التعليم عن بُعد كبديل عن التعليم التقليدي في تدريس طلبة المدارس الحكومية والخاصة (استرجع من الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء http: //pm.gov.jo/، بتاريخ 2020/9/1)،

ومن هنا جاءت هذه الدراسة للكشف عن التعليم عن بُعد في ظل كورونا، كوسيلة لتنفيذ التزام المدارس الخاصة في الأردن بواجباتها التربوية والقانونية. وقد ركز الباحثان على موضوع التعليم في المدارس الخاصة، حيث إن هناك العديد من أولياء الأمور يفضلون التحاق أبنائهم في التعليم الخاص من أجل إكسابهم المعارف والخبرات، ويدفعون مبالغ مالية كبيرة على ذلك، وعندما يرتبط طالب التعليم مع المدرسة الخاصة بعقد التعليم الخاص، فإن ذلك يكون على أساس أن يتلقى طالب التعليم الخدمة أو المنفعة التعليمية داخل الحرم المدرسي وانتظام الطلبة داخل الغرفة الصفية وفقًا للإطار العام الذي تخضع له المدارس الحكومية. إلاّ أنه أثناء تنفيذ هذا العقد قد تنشأ ظروف معينة تجعل تنفيذ هذا الالتزام غير ممكن مِن قِبل المدرسة الخاصة، لسبب خارج عن إرادتها ولا يد لها فيه، وهو ما يعرف بالقوة القاهرة أو السبب الأجنبي. وهنا ونظرًا لطبيعة عقد التعليم وارتباطه بمرفق مهم من مرافق الدولة وهو مرفق التعليم، قد يكون التعليم عن بُعد عن طريق الوسائل الإلكترونية هو السبيل الوحيد لضمان ديمومة تعليم الطلبة.

وقد بينت نتائج الاستطلاع الذي نُفذ من خلال مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) في بيروت خلال شهر أيار/2020 أن أكثر من 80 % من أولياء الامور المستطلَعة آراؤهم اعتبروا أن التعليم عن بعد ليس بالتعليم الكافي (تقرير منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة (يونسكو)، 2020)، كما وبينت نتائج التقرير لمنظمة اليونيسيف (2020) انعدام المساواة في قدرة التلاميذ على الوصول إلى التعلّم عن بُعد في ظل جائحة كوفيد- 19.

ويؤكد التميمي (2020) أن الأردن استطاع السيطرة والتميُّز إلى حدٍ كبير في هذه الجائحة التي تعصِفُ بالعالم أجمع، وكان التعليم في الأردن من أقل المجالات الحيوية توقفًا؛ حيث هرعت مُختلف المؤسسات التعليمية إلى التعليم الإلكتروني ومنصاته، أو التعليم عن بُعد، بُغية عدم التفريط بالمسيرة التعليمية وإدامتها، ولتبقى عجلة التعليم مُستمرة في دورانها، حيثُ صدر قرار مجلس الوزراء تاريخ 2020/4/15 والذي نصَ على: أن للمؤسسات التعليمية العاملة في المملكة وفقًا لأحكام قانون التربية والتعليم: اعتماد طُرق وأساليب التعليم غير التقليدية، ومُختلف أشكال تقييم تحصيل الطلبة التي تتم بالوسائل الإلكترونية، أو التعليم عن بُعد، كوسائل وأساليب مقبولة ومُعتمدة في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، داخل المملكة فقط وللسنة الدراسية الحالية 2020/2019، وبهذا فإن الدولة الأردنية قد قامت بالإجراءات القانونية اللازمة للتعامُل مع الملف التعليمي خلال هذه الجائحة، من قبل كافة الأطراف المعنية في العملية التعليمية.

وعلى صعيد التعليم العالي، فقد باشرت الجامعات في تعزيز عملية إدماج التكنولوجيا بالمنظومة التعليمية، وعلى عَجَل أوعزت لتفعيل المنصات الإلكترونية والتعليم عن بُعد، وأوعزت لأعضاء الهيئة التدريسية بتطبيق ذلك من خلال قرارات مجالس العُمداء المعنية، انسجامًا مع قرارات مجلس التعليم العالي.

أما أبرز التحديات التي واجهت التعليم العالي خلال فترة الجائحة، فتمثلت بالآتي (التميمي، 2020):

- تعدُد وسائل التعليم وعدم التجانُس والتفاوت في مستويات رضا الطلبة، وعدم وجود متابعة مهنية لرصد النوعية والإرشاد، وترك الموضوع بالكامل لأعضاء الهيئة التدريسية واجتهاداتهم الشخصية.
- غياب خُبراء الحاسوب عن الساحة إلى حدٍ كبير، وصعوبة التواصُل معهم، بهدف تداوُل الاستشارة معهم.
- بطئ الشبكة العنكبوتية، وعدم وجود حماية إلكترونية للعملية التعليمية، وتعرُضها لمخاطرَ متنوعة، كان من أبرزها ما حصل من تدُّخل بعض العابثين بأنظمة التعليم الإلكتروني (الهَكر)، بهدف تخريب العملية التعليمية المُقدّمة للطالب عن بُعد، والحدّ من استدامتها وإفشالها.

- غياب ثقافة التعليم الإلكتروني عن أعضاء الهيئة التدريسية، وضعف البُنية التحتية للجامعات في هذا الموضوع، على الرغم من تواجد هذه التقنيات في الدول المُتقدمة منذ عُقود ووجودها لدينا، والتي تم التعامُل معها بشكل ديكوري فقط.
- مشكلة تقييم الطلبة وإجراء الامتحانات عن بُعد، وهي مُشكلة تعاني منها حاليًا العديد من الدول في العالم، من حيث عدم التحضير لها بوقتٍ كافٍ، حيث تتطلبُ برامج مُتخصصة لمُراقبة الطالب خلال الامتحان في منزِله، وأن تُجرى الامتحانات في أوقاتٍ مُختلفة، وذلك تجنُبًا لعدم تجانُس قوة شبكة الإنترنت جغرافيًا بين منطقة وأخرى، علمًا بأنه في بعض الجامعات الأمريكية تقوم شركات خاصة بإجراء الامتحانات عن بُعد، مع توفير ما يضمن عدم وجود أي خلل في الامتحان.

مشكلة الدراسة

اتَخَذت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية إجراءات وقائية ضد انتشار جائحة كورونا، ومن ضمن هذه الإجراءات: استخدام التعليم عن بُعد بشكل كامل في تدريس طلبة المدارس الحكومية والخاصة. ويعتبر هذا الإجراء، الأول من نوعه، في الاعتماد الكلي على التعليم عن بُعد. وتقع مسؤولية كبيرة على إدارات المدارس الخاصة في استخدام أساليب عن بُعد أكثر فاعلية، نظرًا لالتزام أولياء الأمور بدفع رسوم تعليم أبنائهم في المدارس. لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن التعليم عن بُعد في ظل جائحة كورونا، كصورة من صور تنفيذ الالتزام من جهة المدارس الخاصة في الأردن، كبُعد (تربوي، وقانوني)،

أسئلة الدراسة:

1- ما مدى اعتبار ظروف انتشار وباء (كورونا COVID- 19) في ظل إعلان العمل بقانون الدفاع من قبيل القوة القاهرة، وما أثر ذلك على التزام المدارس الخاصة في استخدام التعليم عن بُعد؟
2- ما أثر وجود نص في عقد التعليم الخاص يعطي المدرسة الخاصة الحق في تنفيذ التزامها بالتعليم عن بُعد، وما أثر وجود شرط يمنع المدرسة الخاصة من ذلك؟
3- هل يُعتبر التعليم عن بُعد صورة من صور تنفيذ الالتزام من قبل المدارس الخاصة؟
4- ما أبرز المشكلات التي تواجه طلاب المدارس؟ وهل يعتبر التعليم عن بُعد صورة من صور تنفيذ الالتزام من قبل المدارس الخاصة، وهل يفضل أولياء الأمور استخدام نمط التعليم المباشر في المدارس أم نمط التعليم عن بُعد؟

فرضية الدراسة

تثير الدراسة مجموعة من الفرضيات، وتتمثل في الفرضيات الآتية:

- أن اعتبار التعليم عن بُعد وسيلة من وسائل تنفيذ الالتزام، مِن قِبل المدين المدرسة الخاصة، يعتمد على سياسة الدولة التعليمية؛ لأن المدرسة الخاصة- وإن كانت ترتبط بعقد مع طالب التعليم- إلاّ أنها مقيدة بقانون وزارة التربية والتعليم.
- أن اعتبار التعليم عن بُعد وسيلة من وسائل تنفيذ الالتزام، مِن قِبل المدين المدرسة الخاصة، يعتمد على التنظيم التشريعي لهذه الصورة من صور التنفيذ.
- أن اعتبار التعليم عن بُعد وسيلة من وسائل تنفيذ الالتزام، مِن قِبل المدين المدرسة الخاصة، يعتمد على مدى توافر الحد الأدنى من البنية الإلكترونية، وخاصة عند طالب التعليم.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

1. بيان مدى اعتبار ظروف انتشار وباء كورونا (COVID- 19)، في ظل إعلان العمل بقانون الدفاع، من قبيل القوة القاهرة.
2. التعرف على مدى تنفيذ المدارس الخاصة للتعليم عن بعد؛ ومدى وفائها بالتزاماتها التربوية والقانونية.
3. تحديد أبرز السلبيات والمشكلات التي واجهت طلاب المدارس الخاصة، خلال التعليم عن بُعد، من وجهة نظر أولياء الأمور.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة، من أهمية موضوعها ذاته، وحداثة التجربة، وبذلك يأمل الباحثان أن تفيد نتائج الدراسة على النحو الآتي:

- قد تفيد في كشف بعض جوانب الغموض القانونية حول التعليم عن بُعد- إذا ما اعتُبر وسيلة من وسائل تنفيذ الالتزام من قبل المدارس الخاصة- فإنّه يحافظ على استمرارية العلاقة العقدية بين الأطراف وتجنب مخاطر الفسخ أو وقف التنفيذ المتمثلة بانقطاع الطلبة عن التعليم، لذا يعتبر التعليم عن بُعد أهم البدائل لتنفيذ الالتزام العيني من قبل المدين (المدرسة الخاصة)،
- قد تفيد في تنبيه مدراء مدارس التعليم الخاص في وضع معالجات وحلولًا للسلبيات التي رافقت أداء مدارسهم خلال العام الدراسي المنصرم، وبما يضمن عدم تكراراها مرة أخرى.
- من المتوقع أن تنعكس نتائج الدراسة في زيادة رضا الطلبة وأولياء أمورهم عن خدمة التعليم والناتج عن تحسين جودة أداء المعلمين في مدارس التعليم الخاص.
- دراسة هذا الموضوع يعتبر هامًا للباحثين والمهتمين؛ لإجراء دراسات مماثلة حول موضوع الدراسة.
- تُعتبر دراسة هذا الموضوع إضافة نوعية للمكتبة التربوية، وتُعتبر من الدراسات الحديثة حول موضوع الالتزام القانوني للمدارس الخاصة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** مدى تنفيذ المدارس الخاصة لالتزاماتها التربوية والقانونية بتنفيذ التعليم عن بُعد في ظل كورونا.
- **الحدود البشرية:** أجري البحث على أولياء الأمور الملتحقين أبناؤهم في المدارس الخاصة
- **الحدود المكانية:** المدارس الخاصة في منطقة شفا بدران- حي الكوم في محافظة العاصمة.
- **الحدود الزمانية:** أجري البحث خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 2020/2019.

التعريفات الإجرائية

- التعليم عن بُعد: يقصد بالتعليم عن بُعد وجود مسافة ومواقع مختلفة تفصل بين المعلم والطالب، وبموجبه يقوم المعلم بإيصال البرامج التعليمية عن طريق شبكة الإنترنت بالصوت أو الصورة أو الطباعة أو الفيديو، بحيث يكون هناك تفاعل وتواصل بين المعلم والطالب، يتلقى المعلم ملاحظات الطلاب عبر قنوات الاتصال، بما يحقق التفاعل الإيجابي، من حيث الفهم التام للطالب وإحاطة المعلم باحتياجات الطالب ونقاط ضعفه وتقييمه (سوهام، بادي، رسالة ماجستير: ص55).

- جائحة كورونا: هي جائحةٌ عالميةٌ جارية لمرض فيروس كورونا (COVID- 19).
- البعد التربوي: البُعد الذي يتعلق بفلسفة التعليم عن بُعد.
- البعد القانوني: البُعد الذي ينظم الإشكاليات القانونية العملية التي يثيرها التعليم عن بُعد.
- وسائل تنفيذ الالتزام: الالتزام العيني، وهو تنفيذ المدين عيْن ما التزم به. الالتزام بمقابل، أو ما يعرف بالتعويض، ويكون في حالة استحالة التنفيذ العيني.
- المدارس الخاصة: المؤسسات التعليمية التي تُقدم خدمات التعليم الخاص للطلبة، من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني الثانوي.
- عقد التعليم الخاص: قُصد بعقد التعليم الخاص بأنه رابطة عقدية بين مؤسسة تعليمية وبين طالب التعليم، لغايات الانتفاع بالخدمة التعليمية (كه ردي، 2010: ص14، 15)،

1- الإطار القانوني لعقد التعليم الخاص

يَفرض عقد التعليم الخاص على المدرسة الخاصة التزامًا يتمثل بتقديم الخدمة أو المنفعة في مجال التعليم لطالب التعليم، مقابل التزام طالب التعليم بدفع الأقساط المترتبة على ذلك. وفي هذا المجال قضت محكمة التمييز الأردنية "لما كان الثابت من البينة أن أولاد المدعى عليها الذين تم تسجيلهم لدى المدعية لم يلتحقوا لدى المدعية والانتظام بالدراسة لديها وتحقيق الغاية من العقد وإنما سافرو خارج البلاد، ولم تتحقق من العقد وهي الانتظام بالدراسة، وعليه فإن المطالبة تجاه المدعى عليها غير صحيحة، ولا يُقبل أن تؤدي المدعى عليها المطالب به وهي الأقساط المدرسية دون الاستفادة من العقد (محكمة التمييز الأردنية، 2019: قرار رقم170).

أولًا: خصائص عقد التعليم الخاص

1- عقد التعليم الخاص من العقود الملزِمة للجانبين

إن عقد التعليم الخاص يُعتبر من العقود الملزِمة للجانبين، وهو عقد تبادلي يكون فيه كل من المتعاقدين دائنًا ومدينًا في الوقت نفسه، فالجهة التعليمية (المدرسة الخاصة) عليها التزام عقدي يتمثل بتعليم طالب التعليم العلم حسب المقررات المعتمدة، ففي مادة الحاسوب مثلا تلتزم الجهة التعليمية بتعليم الطالب كيفية استخدام الحاسوب والإنترنت، والالتزام بواجب الرقابة. بالمقابل فإن طالب التعليم عليه التزامات مقابِلة، منها الالتزام بدفع رسوم التعليم، الالتزام بالمواعيد المتفق عليها أو المواعيد التي تُحدد لغرض إجراء عملية التعليم فيها (سلطان، 2007: ص15)،

2- عقد التعليم الخاص من العقود الزمنية المستمرة

إن عقد التعليم الخاص من العقود الزمنية المستمرة؛ لأن عملية التعليم بحد ذاتها تستغرق وقتًا، وتتم ضمن إطار زمني على أساس فصول السنة وشهورها- حسب نظام المدارس الحكومية- ، ويجب على الطرفين الالتزام بالجدول الزمني للتعليم طوال فترة تنفيذ العقد، وبالتالي فإن عنصر الزمن يعتبر جوهريًا؛ لأن الوقت يتدخل في تحديد التزام الجهة التعليمية وتحديد التزام طالب التعليم، بحيث يتضمن عقد التعليم الخاص التزامًا مستمرًا، وهو التزام المدرسة الخاصة بالتعليم والوفاء بالتزامها العقدي ضمن مدة معينة، طالما أن عقد التعليم الخاص من العقود الزمنية الممتدة التي يعتبر الزمن عنصرًا جوهريًا فيها يؤثر في تحديد مقدار التزامات كل طرف (كه ردي، 2010: ص50)،

وتظهر أهمية هذا التقسيم في مجال نظرية الظروف الطارئة، حيث إن هذه النظرية مرتبطة بالعقود الزمنية دون العقود الفورية؛ لأن التزامات المدرسة الخاصة في عقد التعليم الخاص تستوفى على التراخي (المادة 205 من القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976، المنشور على الصفحة 2 من عدد الجريدة الرسمية رقم 2645 بتاريخ 1/8/1976، منشورات مركز عدالة، الأردن، السرحان وخاطر، 2000: ص264)،

ثانيًا: مدى اعتبار التعليم عن بُعد وسيلة لتنفيذ الالتزام.

الأصل أن الجهة التعليمية- ممثَلة بالمدرسة الخاصة- ملزَمة بتنفيذ التزامها العقدي المتفق عليه، والمتمثل بتعليم طالب التعليم داخل الحرم المدرسي، وفقًا لقانون وزارة التربية والتعليم الأردني، حيث إن المدرسة الخاصة- باعتبارها مدينة بمواجهة طالب التعليم بتنفيذ التزامها- مجبَرة، كقاعدة عامة، على التنفيذ العيني، وهو تنفيذ عيْن ما التزمت به تنفيذًا عينيًا. ولكن قد يكون التنفيذ العيني غير ممكن، فهنا ينبغي التمييز بين سبب الاستحالة في تنفيذ الالتزام: هل كانت الاستحالة في التنفيذ بسبب عائد للجهة التعليمة المدرسة الخاصة، أم كانت الاستحالة بسبب خارج عن إرادتها كمدين.

1- استحالة تنفيذ المدرسة الخاصة لالتزامها.

أ- استحالة تنفيذ المدرسة الخاصة لالتزامها بسبب عائد لها.

إذا كانت المدرسة الخاصة قد استحال عليها تنفيذ التزامها العيني المتمثل- بتعليم طالب التعليم داخل الحرم المدرسي- ، بسبب عائد لها وخاص بها، مثل انهيار مبنى المدرسة بتقصيرها، أو أنها قامت بإغلاق منشأة المدرسة، فهنا تنفيذ الالتزام أصبح مستحيلًا بسبب عائد لها كمدين. وهنا لا مناص من اللجوء إلى الطريق الثاني من طرق التنفيذ الجبري، ألا وهي طريق التنفيذ بطريق التعويض، عملًا بأحكام المادة 360 من القانون المدني الأردني، حيث إن التزام المدرسة الخاصة هنا لم ينقضِ، وبما أن التنفيذ العيني أصبح مستحيلًا، فإن تنفيذ الالتزام يكون عن طريق التعويض (الفار، 2016: ص232، 233)،

ب- استحالة تنفيذ المدرسة الخاصة لالتزامها بسبب أجنبي

يشترط لتحقق استحالة تنفيذ الالتزام للقول بانقضائه أن يصبح الالتزام مستحيلًا بعد نشوئه، استحالة فعلية أو قانونية، ولا يكفي أن يصبح تنفيذ الالتزام مرهقًا ما دام أن تنفيذه ممكنًا؛ لأنه في هذه الحالة لا ينقضي الالتزام، وإنّما ننتقل إلى نظرية الظروف الطارئة وأثرها على تنفيذ الالتزام. والاستحالة الفعلية مسألة واقعية يقدّرها قاضي الموضوع، دون رقابة عليه من محكمة التمييز، على خلاف الاستحالة القانونية، فهي مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة التمييز، وكذلك يُشترط أن تكون الاستحالة راجعة إلى سبب أجنبي، ويشمل السبب الأجنبي: الحادث الفجائي، القوة القاهرة، خطأ الدائن وفعل الغير (السنهوري، 2010: ص983).

وعليه، إذا كانت المدرسة الخاصة قد استحال عليها تنفيذ التزامها العيني- المتمثل بتعليم طالب التعليم داخل الحرم المدرسي- ، بسبب أجنبي لا يد لها فيه، مثل القوة القاهرة، فإن التزامها ينقضي، وينقضي تبعًا لذلك التزام الطرف المقابل، وهو طالب التعليم، بحيث ينقضي التزامه بدفع بدل الأقساط المدرسية؛ لأن عقد التعليم الخاص من العقود الملزمة للجانبين، وبالتالي فإن تبعة الاستحالة بسبب القوة القاهرة تكون على عاتق المدرسة الخاصة التي استحال عليها تنفيذ الالتزام (المادة 448 من القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976، المنشور على الصفحة 2 من عدد الجريدة الرسمية رقم 2645 بتاريخ 1/8/1976، منشورات مركز عدالة، الأردن).

وفي هذا المجال قضت محكمة التمييز الأردنية "إذا كان سبب توقف المتعهد عن البناء بسبب إخطار البلدية بطلب وقف أعمال البناء وإزالة المخالفة، فإنّ هذا الإخطار يشكل سببًا أجنبيًا يَحول دون إمكانية تنفيذ المدعى عليه

لتعهده بالاستمرار في إكمال بناء المدعي، وتكون استحالة التنفيذ هنا هي استحالة قانونية" (محكمة التمييز الأردنية، 1979: قرار رقم 54)،

"نجد أن المستفاد من المادة (247) من القانون المدني أن الالتزام ينقضي إذا استحال تنفيذه وكانت هذه الاستحالة بسبب قوة قاهرة وأن القوة القاهرة هي الحادث الذي لا يمكن توقعه ويستحيل دفعه ومتى صار تنفيذ التزام أحد الطرفين مستحيلًا بعد انعقاد العقد فإنه ينقضي واجب هذا الطرف في تنفيذه وينفسخ العقد بحكم القانون ويعود كل طرف إلى حالته قبل التعاقد ويكون التزام المدين قد انقضى بقوة قاهرة، وبناء عليه فإن إعمال أحكام القوة القاهرة والحادث الفجائي- والتي يترتب عليها انحلال العقد وانقضائه- يتطلب أن تتوافر شروطها وهي غير متوقعة ويستحيل دفعها ولا يد للإنسان في إحداثها" (محكمة التمييز الأردنية، 2019: قرار رقم 964).

2- عدم تنفيذ المدرسة لالتزامها بالتعليم الإلكتروني

أ- عدم بذل المدرسة للعناية المعتادة: الالتزام ببذل العناية يتعهد بموجبه المدين ببذل جهد معين للوصول الى النتيجة بصرف النظر سواء تحققت بالفعل أم لم تتحقق، والتعليم الإلكتروني عن بُعد وان كان يعتبر أحد صور تنفيذ الالتزام من جانب المدرسة الخاصة، إلا أنه للطرف الآخر وهو طالب التعليم أن يدفع ذلك بأن المدرسة الخاصة حتى وإن قامت بالتعليم الإلكتروني عن بُعد بأنها لم تبذل العناية المعتادة في هذا المجال؛ لأن التزام الجهة التعليمة هو التزام ببذل العناية المعتادة، والعناية المعتادة هنا قابلة للزيادة والنقصان؛ لأن الجهة التعليمية ملزَمة ببذل عناية أكثر في تنفيذ التزامها؛ لأنها مسؤولة عن السلامة الذهنية والجسدية لطالب التعليم وفقًا للقواعد العامة في الالتزام ببذل العناية، وبالتالي فإن مسألة بذل المدرسة الخاصة للعناية المعتادة في تنفيذ التزامها بالتعليم الإلكتروني عن بُعد يُعد من المسائل الموضوعية التي تقاس بمعيار الشخص العادي الذي وُجد في الظروف نفسها، فقد يُثبِت أن مدرسة ما قد قامت ببذل العناية المعتادة لتنفيذ التزامها، في حين يُثبِت أن مدرسة أخرى لم تقم ببذل هذه العناية، وبالتالي تكون قد أخلّت بتنفيذ التزامها بتعليم طالب التعليم عن بُعد بالوسائل الإلكترونية (قزمار: ص394، 395).

ومن الظروف المحيطة التي تساعد في بيان مدى بذل المدرسة الخاصة للعناية المعتادة: مدى التفاعل بين الطالب والمعلم على المنصة الإلكترونية، ومدى توزيع الأدوار وإظهار المشاركة وإبراز مساهمة كل طالب، ومدى انضباط الطالب داخل الصف الإلكتروني، ومدى مراعاة الفروقات الفردية للطلبة في طريقة إيصال المعلومة بالوسائل الإلكترونية، ومدى مراعاة قدرة ولي أمر طالب المدرسة على استعمال الوسائل الإلكترونية، ومدى رقابة المدرسة الخاصة على الطالب أثناء تأديته للامتحان الإلكتروني، ومدى قدرة المدرسة الخاصة على تنمية المهارات اللامنهجية للطالب في حالة التعليم الإلكتروني، والتي كان يحصل عليها الطالب في حصص الفن والرياضة والنشاط (بهذا المعنى صالح، 2004: ص19، 20).

ب- الإرهاق المرافق للتعليم عن بُعد: يتمسك طالب التعليم بأن تنفيذ التزامه بدفع الأقساط المدرسية قد أصبح مرهقًا بسبب زيادة نفقاته على خدمة الإنترنت مثلًا، أو بسبب الوقت والجهد الذي يقضيه ولي أمر الطالب ملازمًا لابنه أثناء التعليم الإلكتروني خاصة للمراحل الأولى، أو بسبب عدم قدرة ولي أمر الطالب مثلًا على استعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة من أجل استقبال الخدمة التعليمية من جانب المدرسة الخاصة. من جهة أخرى قد تتمسك المدرسة الخاصة بوجود إرهاق لحق بها نتيجة تنفيذ التزامها عن بُعد بالوسائل الإلكترونية. وبالتالي فإنّ الفرض في هذا المجال وارد، وتخضع كل حالة لظروفها، على ضوء ما يصدر من أوامر دفاع مستقبلًا، مثل تمديد الفصل الدراسي أو إلغائه مثلًا. وبالنتيجة يجوز للمحكمة- بناء على طلب المدين- أن تحكم بالتعويض بقدر الإرهاق الذي أصاب المدين نتيجة التعليم عن بُعد بالوسائل الإلكترونية (المادة 2/355 من القانون المدني

الأردني رقم 43 لسنة 1976، المنشور على الصفحة 2 من عدد الجريدة الرسمية رقم 2645 بتاريخ 1/8/1976، منشورات مركز عدالة، الأردن).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

بعد مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة، وفي حدود إطلاع الباحثيْن، فقد عُثر على دراسات لها علاقة في موضوع الدراسة، وأهمها:

- **فقد أجرى الباحثونOnyema, Eucheria, Ayobamidele, Sen, Atonye, Sharma and Alsayed, (2020)** دراسة بعنوان تأثير جائحة فيروس كورونا على التعليم، تم جمع البيانات من خلال استبيانات منظمة تم إجراؤها على 200 مستجيب تتكون من المعلمين والطلاب وأولياء الأمور وصانعي السياسات المختارين من بلدان مختلفة. تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام STATA /الانحدار. تُظهر النتائج أن COVID- 19 له آثار سلبية على التعليم، بما في ذلك اضطرابات التعلم، وانخفاض الوصول إلى مرافق التعليم والبحث، وفقدان الوظائف وزيادة ديون الطلاب. تُظهر النتائج أيضًا أن العديد من المعلمين والطلاب اعتمدوا على التكنولوجيا؛ لضمان استمرار التعلم عبر الإنترنت أثناء جائحة فيروس كورونا. ومع ذلك، فقد أعيق التعليم عبر الإنترنت بسبب ضعف البنية التحتية بما في ذلك، الشبكة، والطاقة، وعدم إمكانية الوصول، وعدم توفرها، وضعف المهارات الرقمية، وتؤكد الدراسة الآثار الضارة لـ COVID- 19 على قطاع التعليم وضرورة قيام جميع المؤسسات التعليمية والمعلمين والمتعلمين بتبني التكنولوجيا وتحسين مهاراتهم الرقمية بما يتماشى مع الاتجاهات والوقائع العالمية الناشئة في التعليم.
- **وأجريBasilia and kvavadze (2020)** دراسة بعنوان الانتقال إلى التعليم عبر الإنترنت في المدارس أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID- 19) في جورجيا. قدم المؤلفان دراسة حالة، حيث تم تنفيذ منصة Google Meet للتعليم عبر الإنترنت في مدرسة خاصة تضم 950 طالبًا، والتي تُظهر إحصاءات الاستخدام التي تم إنشاؤها بواسطة النظام للأسبوع الأول من عملية التعليم عبر الإنترنت. تؤكد النتائج أن الانتقال السريع إلى شكل التعليم عبر الإنترنت قد نجح، وأن الخبرة المكتسبة يمكن استخدامها في المستقبل، وأن الدرس المستفاد من جائحة 2020 سيجبِر جيلًا من القوانين واللوائح والأنظمة والحلول الجديدة للحالات المستقبلية، عندما تكون البلدان والحكومة والسكان أكثر استعدادًا من اليوم.
- **ونفذ Basilia, Dgebuadze, Kantaria, and Chokhonelidze (2020)** دراسة بعنوان استبدال نموذج التعلم الكلاسيكي في الجامعات كاستجابة فورية لـ عدوى فيروس COVID- 19 في جورجيا. استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمت دراسة العديد من منتجات Google المتاحة كجامعة الأعمال والتكنولوجيا، وجورجيا بالفعل المشترك في G Suite for Education مجانًا. تم اعتبار استخدام 8 منتجات بالشكل الجديد من التعليم: Gmail- لتبادل المعلومات، Classroom- لخلق بيئة تعليمية مع مشاركة المواد؛ نماذج- جزء من مستندات google يقوم بإنشاء النماذج عبر الإنترنت كاختبار يمكن دمجه تلقائيًا في مهام الفصل الدراسي؛ التقويم- أداة جدولة المحاضرات عبر الإنترنت، Drive- تخزين للمحاضرات المسجلة، Jamboard والرسومات- الأدوات عبر الإنترنت لـ الرسم والكتابة التي يمكن أن تحل محل السبورة البيضاء، Hangouts Meet- بيئة محاضرات مباشرة مع ما يصل إلى 100 مشارك وOBS- برنامج Open Broadcaster لتسجيل المحاضرات حيث إن G Suite for Education غير متاح حاليًا لجورجيا. تم اختبار كل هذه الخدمات بنجاح وهي جاهزة للإنتاج.

- **وقام Sintema (2020)** بدراسة بعنوان تأثير COVID- 19 على أداء طلاب الصف الثاني عشر: الآثار المترتبة على تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. جمعت هذه الدراسة بيانات من ثلاثة معلمين في مدرسة ثانوية عامة في مقاطعة تشيباتا في المقاطعة الشرقية في جمهورية زامبيا. تمت مقابلة رئيس قسم الرياضيات ورئيس قسم العلوم الطبيعية ومعلم علوم واحد. تم استخدام المقابلات شبه المنظمة عبر الهاتف المحمول لجمع آراء حول ما يعتقد هؤلاء المتخصصون أنه سيكون تأثيرات COVID- 19 على الأداء العام للطلاب في مجالات تخصصهم. كشفت نتائج هذه الدراسة أنه من المحتمل أن يكون هناك انخفاض في نسبة النجاح لطلاب المدارس الثانوية في الامتحانات الوطنية لهذا العام إذا لم يتم احتواء وباء COVID- 19 في أقصر وقت ممكن مع الأخذ في الاعتبار أن التقويم الأكاديمي للمدرسة قد انزعج فجأة بسبب الإغلاق المبكر المبكر لجميع المدارس في البلاد.
- **وأجرى Mustafa (2020)** دراسة بعنوان تأثير جائحة فيروس كورونا 2019- 20 على التعليم، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأظهرت النتائج إن جائحة فيروس كورونا 2019- 20 أثرت على الأنظمة التعليمية في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى إغلاق شبه تام للمدارس والجامعات والكليات. وفي منتصف أبريل 2020، تأثر حوالي 1.723 مليار متعلم بسبب إغلاق المدارس استجابةً للوباء. وفقًا لرصد اليونسكو، نفذت 191 دولة عمليات إغلاق على مستوى البلاد و5 دول نفذت عمليات إغلاق محلية، مما أثر على حوالي 98.4 بالمائة من عدد الطلاب في العالم. وإن إغلاق المدارس لا يؤثر على الطلاب والمعلمين والأسر فحسب، بل له عواقب اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى. لقد سلط إغلاق المدارس استجابة لفيروس كوفيد- 19 الضوء على العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك ديون الطلاب، التعلم الرقمي،] انعدام الأمن الغذائي، والتشرد بالإضافة إلى الوصول إلى رعاية الأطفال، الرعاية الصحية، الإسكان، الإنترنت، وخدمات الإعاقة. وقد كان التأثير أكثر حدة على الأطفال المحرومين وعائلاتهم، مما تسبب في انقطاع التعلم، والتغذية الضعيفة، ومشاكل رعاية الأطفال، والتكلفة الاقتصادية المترتبة على الأسر التي لا تستطيع العمل.
- **وقام Ali (2020)** بإجراء دراسة بعنوان التعلم عبر الإنترنت وعن بعد في معاهد التعليم العالي: ضرورة في ضوء جائحة COVID- 19، استخدم الباحث منهجية التحليل التلوي لهذه الدراسة وتمت زيارة الأدبيات ذات الصلة لالتقاط جوهر التعلم المستمر خلال هذه الأوقات غير المسبوقة. تظهر النتائج أن الجامعات في جميع أنحاء العالم تتجه أكثر فأكثر نحو التعلم عبر الإنترنت أو التعلم الإلكتروني. تكشف النتائج أيضًا أنه بصرف النظر عن الموارد، فإن استعداد الموظفين والثقة وإمكانية وصول الطلاب وتحفيزهم تلعب وظيفة مهمة في التعلم المتكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

1- منهجية البحث

استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي التحليلي القائم على التحليل والتفسير الدقيق للنصوص القانونية وقرارات المحاكم، من خلال أسلوب المنهج التحليلي، وقوامه الانطلاق من واقع التنظيم القانوني والاجتهاد القضائي لموضوع تنفيذ الالتزام بوساطة التعليم الإلكتروني من قبل المدارس الخاصة.

2- مجتمع البحث

تكون مجتمع البحث من أولياء الامور في منطقة شفابدران- حي الكوم والبالغ عددهم تقريبا 250 ولي أمر.

3- عينة البحث

تكونت عينة البحث بصورتها النهائية من 34 ولي أمر، وكان يطمح الباحثان للحصول على عينة كبيرة، حيث تم توزيع استبانة إلكترونية نظرًا لوجود قرار بمنع حظر التجول واستمر ل4 شهور، حيث تم توزيع رابط الاستبانة على أولياء الأمور، باستخدام الموبايل التعليمي وعبر منصات التواصل الاجتماعي، وتم نشر الرابط وإعادته أكثر من 7 مرات، حتى أصبح العدد الكلي للعينة 34 ولي أمر.

4- أدوات الدراسة

استخدم الباحثان أدوات تحليل الوثائق والاستبانة الإلكتروني، بعد التأكد من صدقها وثباتها.

5- صدق أداة الاستبانة الإلكترونية

قام الباحثان بوضع قائمة بالمعلومات التي يتطلبها البحث وتم تصميمها إلكترونيا باستخدام نموذج Forms أحد تطبيقات Microsoft ، وتكونت أداة الاستبانة بصورتها الأوّلية من 14سؤالاً متنوعًا، منها أسئلة مفتوحة الإجابة ومقيدة الإجابة، وبحسب سلم ليكرت بعضها خماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وبعضها ثلاثي (نعم، لا، محايد)، وتم ارسال رابط الاستبانة إلكترونيا إلى (6) محكمين من المتخصصين في التعليم عن بعد، وطلب منهم التأكد من صياغتها اللغوية ومناسبتها لأهداف الدراسة وأي مقترحات يرونها مناسبة، وفي ضوء ذلك تم تعديل الاستبانة واستقرت على 15 سؤالاً متنوعًا.

6- ثبات الأداة

تم إيجاد معامل الثبات كرونباخ الفا، وقد بلغ (0.79) ويعتبر معامل مقبول بحثيا.

7- المعالجة الإحصائية

استخدم الباحثان التكرارات والنسب المئوية، للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالبعد التربوي.

4- عرض النتائج ومناقشتها

- **نتائج السؤال الأول:** ما مدى اعتبار ظروف انتشار وباء (كورونا COVID 19) في ظل إعلان العمل بقانون الدفاع من قبيل القوة القاهرة؟ وما أثر ذلك على التزام المدارس الخاصة في استخدام التعليم عن بُعد؟

لتحديد فيما إذا ظروف انتشار وباء (كورونا COVID 19)) في ظل إعلان العمل بقانون الدفاع يعتبر من قبيل القوة القاهرة، يتوجب النظر إلى كل واقعة على حدة. وما يهمنا في هذه الورقة البحثية هو المدارس الخاصة، فالمدرسة الخاصة بموجب أوامر الدفاع هي منشأة مصرح لها بالعمل عن بُعد، شأنها شأن قطاع التعليم سواء المدرسي أو الجامعي، وبالتالي فإن انتشار وباء (كورونا COVID- 19)، وما تبعه من أوامر دفاع، تمثلت بتعطيل المدارس الحكومية والخاصة، يعتبر قوة قاهرة ونوع من الاستحالة القانونية، من حيث التزام المدرسة الخاصة الأصلي- المتمثل بتعليم طالب التعليم داخل الحرم المادي المدرسي أو الغرفة الصفية- ؛ لأن التنفيذ العيني مِن قِبل المدرسة الخاصة لالتزامها العقدي الأصلي بتدريس الطلبة داخل الغرفة الصفية في فترة لاحقة سيكون على حساب وقت الطرف الآخر (طالب التعليم)؛ لأن الطالب ملتزم بالتقويم المدرسي والعام الدراسي بفصليه، وهذا يشكل استحالة قانونية لتنفيذ الالتزام.

إلا أنه وعلى ضوء التصريح بموجب أمر الدفاع للمدرسة الخاصة بالعمل عن بُعد (قرار مجلس الوزراء رقم 9060، تاريخ 2020/3/17 والمتضمن العمل بقانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، والمنشور في الجريدة الرسمية، عدد 5625، تاريخ 2020/3/18، وراجع أمر الدفاع رقم 6 لسنة 2020) فإن تنفيذ الالتزام بتعليم طالب التعليم لا زال ممكنًا ولكن ليس داخل الحرم المادي المدرسي، وإنما عن بُعد وداخل الحرم المدرسي الافتراضي أو الإلكتروني، وهنا توسع في مفهوم الحضور للطالب والمعلم، بحيث لا يقتصر مفهوم الحضور على مفهوم الحضور المادي التقليدي وإنما يمتد ليشمل مفهوم الحضور القانوني الذي يشمل حالة الحضور الإلكتروني، وبالتالي فإن قيام المدرسة الخاصة بالتزامها بالتعليم للطلبة عن بُعد بواسطة التعليم الإلكتروني يعتبر أحد صور التنفيذ العيني للالتزام.

ولكن قد يتم الاتفاق بين طرفي عقد التعليم الخاص على أن التزام المدرسة الخاصة بتنفيذ التزامها يكون تخييريًا، إما بالتعليم التقليدي وجها لوجه أو بالتعليم الإلكتروني عن بُعد، وهذا ما يعرف بالالتزام التخييري، والأصل هنا أن الخيار للمدين، أي للمدرسة الخاصة، في اختيار محل الالتزام فيما إذا كان التعليم التقليدي أو التعليم عن بُعد، بحث تبرأ ذمتها إذا أدت أحد هذه الالتزامات (المادة رقم 407 من القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976، المنشور على الصفحة 2 من عدد الجريدة الرسمية رقم 2645 بتاريخ 1/8/1976، منشورات مركز عدالة، الأردن)،

وهذا يقتضي أن يَسمح قانون وزارة التربية والتعليم للمدارس الخاصة بإجراء العملية التعليمية عن بُعد بالوسائل الإلكترونية، وذلك لإمكانية إعمال اختيار محل الالتزام أو ما يعرف بالالتزام التخييري، وقد نص القانون صراحة على أن المؤسسة التعليمية الخاصة والأجنبية تنشأ بموجب ترخيص تصدره الوزارة وفق الأسس التي تضعها الوزارة، وأنه يتوجب على المؤسسات التعليمية الخاصة أن تتقيد بفلسفة التربية والتعليم وأهدافها والتشريعات التربوية في المملكة وتعمل على تحقيقها وتكون خاضعة لإشراف الوزارة ومراقبتها. (المادتين 31، 33) من قانون وزارة التربية والتعليم الأردني رقم 3 لسنة 1994، المنشور على الصفحة 608 من عدد الجريدة الرسمية رقم 3958 بتاريخ 2/4/1994، منشورات مركز عدالة، الأردن)،

مع الإشارة إلى أنه يجوز الاتفاق على أن يكون الخيار للدائن- وهو هنا طالب التعليم- في اختيار محل الالتزام، ولكن هنا إذا كان الخيار لطالب التعليم واختار التعليم التقليدي، في ظل ظروف فيروس كورونا وإعلان أمر الدفاع، فإنه لا يمكن للمدرسة الخاصة تنفيذ هذا الالتزام، وبالتالي وعلى ضوء إعلان العمل بقانون الدفاع، فإن العبرة في اختيار تنفيذ الالتزام في هذه الحالة يكون لما ورد بقانون الدفاع وأوامر الدفاع الصادرة بمقتضاه والمتمثلة بإجراء التعليم عن بُعد، وهذا ما أكدته الفقرة الثانية من المادة 407 من القانون المدني (إلاّ إذا قضى الاتفاق أو القانون بغير ذلك)، وحيث إن قانون الدفاع قد منع المدرسة الخاصة من العمل مباشرة وأجاز لها العمل عن بُعد بالوسائل الإلكترونية فقط، فإن قانون الدفاع يكون هو الواجب التطبيق وليس ما ورد بالمادة 407 من القانون المدني التي جعلت حق الخيار للمدين أو الدائن حسب الاتفاق.

إن التعليم عن بُعد يعتبر صورة من صور تنفيذ الالتزام من جانب المدارس الخاصة في ظل إعلان العمل بقانون الدفاع بسبب فيروس كورونا والسماح للمدرسة الخاصة بالعمل عن بُعد بوساطة الوسائل الإلكترونية.

- **نتائج السؤال الثاني:** ما أثر وجود نص في عقد التعليم الخاص يعطي المدرسة الخاصة الحق في تنفيذ التزامها بالتعليم عن بُعد؟ وما أثر وجود شرط يمنع المدرسة الخاصة من ذلك؟

إن التعليم الإلكتروني عن بُعد يعتبر نمطًا جديدًا في تنفيذ الالتزام، ويأخذ صورة التنفيذ العيني، كما وأن التزام المدرسة الخاصة بالتعليم لم يعد قاصرًا على المفهوم الضيق المتمثل بالحضور المادي وجهًا لوجه، وإنّما قد يمتد ليشمل المفهوم الواسع المتمثل بتنفيذ التزام التعليم بأسلوب غير مادي يعتمد على البيانات الإلكترونية.

- **نتائج السؤال الثالث:** هل أساليب التعليم عن بُعد- المستخدَمة من المدارس الخاصة- راعت الفروق الفردية بين الطلاب من وجهة نظر أولياء الأمور؟ وهل النتاجات الخاصة للدروس تحققت من خلال التعليم عن بُعد من وجهة نظر أولياء الأمور؟

أظهرت النتائج أن (65%) من أولياء الأمور أكدوا أن أساليب التعليم عن بُعد- المستخدمة من المدارس الخاصة- لم تراعِ الفروق الفردية بين الطلاب. كما وأظهرت النتائج أن (50%) من أولياء الأمور أكدوا أن النتاجات الخاصة للدروس لم تتحقق من خلال التعليم عن بُعد.

- **نتائج السؤال الرابع:** ما أبرز المشكلات التي تواجه طلاب المدارس؟ وهل يعتبر التعليم عن بُعد صورة من صور تنفيذ الالتزام من قبل المدارس الخاصة؟ وهل يفضل أولياء الأمور استخدام نمط التعليم المباشر في المدارس أم نمط التعليم عن بُعد؟

أظهرت النتائج أن (70%) من أولياء الأمور أكدوا أن أبرز المشكلات التي تواجه أبناءهم من خلال التعليم عن بُعد هو عدم وجود اتصال متزامن بينهم وبين المعلمين، و(90%) أكدوا أن التعلم عن بُعد التي يستخدمها المعلمون لشرح محتوى الكتب مع أبنائهم هو إرسال الأنشطة عبر تطبيق (WhatsApp)، كما وأظهرت نتائج الدراسة أن (97%) من أولياء الأمور يفضلون التعليم المباشر في المدارس، و(3%) يفضلون التعليم عن بُعد.

الاستنتاجات:

إن اعتبار التعليم عن بُعد، مِن قِبل المدارس الخاصة، وسيلة من وسائل تنفيذ الالتزام يعتمد على كل حالة على حدة، على ضوء الظروف التي رافقت عملية التعليم الإلكتروني، ومدى بذل المدرسة للعناية المطلوبة في هذا المجال، ودور طالب التعليم وقدرته على التعليم بهذه الوسيلة، مع مراعاة مدى الإرهاق الذي قد يصيب طالب التعليم نتيجة للتعليم بهذه الوسيلة. وهذه جميعها مسائل واقعية وموضوعية تخضع للإثبات أمام المحكمة، بما يحقق التوازن العقدي بين طرفي عقد التعليم الخاص.

التوصيات والمقترحات.

استنادا لنتائج الدراسة يوصي الباحثان ويقترحان الآتي:

1- وضع تنظيم قانوني للتعليم عن بُعد، ووضع ضوابط للالتزامات القانونية لطرفي عقد التعليم الخاص، في حال تنفيذ الالتزام بالوسائل الإلكترونية.
2- زيادة الرقابة على المدارس الخاصة من قبل وزارة التربية والتعليم، للاهتمام بأمور التعليم عن بعد.
3- تفعيل دور منصات التعليم الإلكترونية، ومتابعة الجوانب التقنية، التي تضمن جدية وفاعلية التعليم عن بعد.
4- تعديل قانون وزارة التربية والتعليم، والتوسع في مفهوم التعليم، ليشمل التعليم التقليدي والتعليم عن بعد.
5- إجراء دراسات مماثلة حول موضوع الدراسة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- تقرير منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة اليونسكو، (2020)، استرجع من الموقع الإلكتروني للمكتب https: .//ar.unesco.org/fieldoffice/beirut

- تقرير منظمة اليونيسيف، (2020)، استرجع من الموقع الإلكتروني /https: //www.unicef.org.
- التميمي، أحمد (2020): التعليم العالي في الأردن ما بعد كورونا فيروس.. والتحديات. صحيفة الغد الأردنية. مقال منشور بتاريخ: 2020/5/15. الموقع الإلكتروني للصحيفة. https: //alghad.com بتاريخ 2020/8/8.
- الحيلة، محمد، (2001)، التكنولوجيا التعليميَّة والمعلوماتيَّة، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات المتحدة.
- الدليمي، ناهدة، (2016)، التعليم عن بُعد: مفهومه، تطوره، فلسفته، استُرجع من الموقع الإلكتروني :https //www.edutrapedia.com.
- السرحان، عدنان، خاطر ونوري، (2000)، مصادر الحقوق الشخصية "الالتزامات"، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سلطان، أنور، (2007)، مصادر الالتزام في القانون المدني الأردني، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- السنهوري، عبد الرازق، (2010)، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ط3، الجزء الثالث، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- سوهام، بادي، (2009)، سياسات واستراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، الجزائر.
- صالح، آمنة، المشكلات الادارية في المدارس الخاصة من وجهة نظر المديرين والمعلمين وأولياء الأمور والطلاب في محافظات شمال فلسطين، رسالة ماجستير، 2004، جامعة النجاح الوطنية.
- الفار، عبد القادر (2016)، أحكام الالتزام في القانون المدني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط18، عمان، الأردن.
- قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، المنشور على الصفحة 586 من عدد الجريدة الرسمية رقم 3815 بتاريخ 1992/3/25، منشورات مركز عدالة، الأردن.
- القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976، المنشور على الصفحة 2 من عدد الجريدة الرسمية رقم 2645 بتاريخ 1976/8/1، منشورات مركز عدالة، الأردن.
- قانون وزارة التربية والتعليم الأردني رقم 3 لسنة 1994، المنشور على الصفحة 608 من عدد الجريدة الرسمية رقم 3958 بتاريخ 1994/4/2، منشورات مركز عدالة، الأردن.
- قرار مجلس الوزراء الأردني رقم 9060، تاريخ 2020/3/17، والمتضمن العمل بقانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، والمنشور في الجريدة الرسمية، عدد 5625، تاريخ 2020/3/18.
- قزمار، نادية، حدود المسئولية العقدية في إطار الالتزام ببذل عناية وبتحقيق نتيجة، بحث منشور في مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 48.
- كه ردي، كاون، (2010)، عقد التعليم الخاص، ط1، دار دجلة، عمان.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Ali,W. (2020), Online and Remote Learning in Higher Education Institutes: A Necessity in light of COVID- 19 Pandemic. Higher Education Studies, 10(3),16- 25.
- Basilaia, G., et al. (2020) 'Replacing the Classic Learning Form at Universities as an Immediate Response to the COVID- 19 Virus Infection in Georgia', International Journal for Research in Applied Science & Engineering Technology (IJRASET), 8(III), 101- 108.

- Basilaia,G. Dgebuadze, M. Kantaria, M. and Chokhonelidze, G, (2020), Replacing the Classic Learning Form at Universities as an Immediate Response to the COVID- 19 Virus Infection in Georgia. International Journal for Research in Applied Science & Engineering Technology (IJRASET), 8(111),101- 110.
- Basilia, G. and kvavadze,D. (2020), Transition to Online Education in Schools during a SARS- CoV- 2 Coronavirus (COVID- 19) Pandemic in Georgia. Pedagogical Research, 5(4),1- 9.
- Mustafa, N. (2020), Impact of the 2019–20 coronavirus pandemic on education. International Journal of Health Preferences Research,1(1),1- 12.
- Onyema, E. Eucheria, N. Ayobamidele, F. Sen,S. Atonye,F. Sharma.A. and Alsayed, A. (2020), Impact of Coronavirus Pandemic on Education. Journal of Education and Practice,11(13), 108- 120.
- Sintema, E. (2020), Effect of COVID- 19 on the Performance of Grade 12 Students: Implications for STEM Education. EURASIA Journal of Mathematics, Science and Technology Education,16(7),1- 6.